



مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٦٧٦٧٧٧٠٠٣ (إلكتروني)

العدد الأول / المجلد الثامن عشر

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٣/٢٠

العقوبات الأحادية الأمريكية وسياسة الرد الروسي - الإيراني

الباحثة: فاطمة نعمه راهي / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

أ.د. خلود محمد خميس / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

Researcher: Fatima Nehme Rahi

**Prof. Dr. Kholoud Mohammed Khamis / College of Political
Science / Al-Mustansiriya University**

المخلص: تحاول بعض الدول المستهدفة بالعقوبات ان تكبح فاعلية السياسة العقابية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة متصلة من أدوات السياسة الخارجية التي تسبق الاختيار العسكري لحل الخلافات مع الجهات الفاعلة الأخرى والتعامل معها ، إذ تبتكر الدول مجموعة متنوعة من الآليات والإجراءات وتعمل على تطويرها لمواجهة العقوبات ، قد استطاعت روسيا وإيران على مدى سنوات إحباط الجهود الأميركية لعزلها وتجويع اقتصادها من خلال بناء اقتصاد مقاوم للعقوبات عبر تطوير سياسات تهدف إلى تعزيز مرونتها الاقتصادية و الاعتماد على القدرات المحلية ، كما انتهج البلدين سياسة تنويع العلاقات التجارية ، ولتعزيز استقلاليتهم المالية وتخفيف المخاطر الكامنة للعقوبات الأمريكية الأحادية الجانب كثفت كل من روسيا وإيران جهودها في محاولة للتخلص من الدولار الأمريكي بتسريع استخدام عملتيهما في المعاملات التجارية .

الكلمات المفتاحية: العقوبات الامريكية، سياسة العقوبات، مواجهة العقوبات

Abstract: Some countries targeted by sanctions are trying to curb the effectiveness of the punitive policy used by the United States of America within a continuous series of foreign policy tools that precede the military option for resolving disputes with and dealing with other actors. Countries are creating and developing a variety of mechanisms and procedures to counter sanctions. Over the years, Russia and Iran have been able to thwart American efforts to isolate them and starve

their economies by building a sanctions-resistant economy through the development of policies aimed at enhancing their economic resilience and reliance on local capabilities. Both countries have also pursued a policy of diversifying trade relations. To enhance their financial independence and mitigate the risks inherent in unilateral American sanctions, both Russia and Iran have intensified their efforts to try to get rid of the US dollar by accelerating the use of their currencies in trade transactions.

Key words: US sanctions, sanctions policy, countering sanctions

المقدمة

يُمثل فرض العقوبات الأحادية الجانب من قبل دولة واحدة ممارسة ذات جذور تاريخية عميقة، إذ نجد ان العقوبات قبل التنظيم الدولي كانت تفرض من قبل طرف واحد أو دولة واحدة ضد طرف آخر ، وتبرز في هذا السياق الولايات المتحدة الأمريكية كونها فاعل رئيسي في استخدام الأدوات الاقتصادية كبديل عن القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، حيث تمنحها هيمنتها الاقتصادية العالمية قدرة استثنائية على ممارسة أشكال متعددة من الضغط الاقتصادي، أبرزها العقوبات التجارية التي تتخذ شكل حظر أو مقاطعة، إلى جانب تقييد التدفقات المالية والاستثمارية مع الدولة المستهدفة، وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مكثف على هذه الآلية، من خلال سن تشريعات محلية من قبل الكونغرس الأمريكي، وهو نهج يتعارض في كثير من الأحيان مع الالتزامات القانونية الدولية التي تتحملها الولايات المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعاهدات الدولية، والتي كانت طرفاً أساسياً في صياغة العديد من أحكامها ، لاسيما وأن هذه العقوبات هي عقوبات أحادية الجانب تفرض من قبل دولة واحدة أو بالتنسيق مع عدة دول بعيداً عن منظمة الأمم المتحدة الرسمية في فرض العقوبات ، وهي غير ملزمة لجميع الدول ، مما يفسح المجال للتحرك بحرية أكبر في مواجهتها ، ومن ثم تستطيع البلدان المستهدفة أن تتخذ إجراءات إضافية لرفض العقوبات الأمريكية الأحادية المفروضة إذ لا تتوانى الدول في تقرير اللجوء إلى سلوك معين ضد سلوك دولة أخرى من أجل حماية ما تعتبره حقها خاصة عندما يتعلق الأمر بمقدراتها وقوتها المتمثلة باقتصادها ، فقد استطاعت روسيا وإيران على مدى سنوات إحباط الجهود الأميركية لعزلها وتجويع اقتصادها من خلال بناء اقتصاد مقاوم للعقوبات عبر تطوير سياسات تهدف إلى تعزيز مرونتها الاقتصادية و الاعتماد على القدرات المحلية ، كما انتهج البلدين سياسة تنويع العلاقات التجارية ، ولتعزيز استقلاليتهم المالية وتخفيف المخاطر الكامنة للعقوبات الأمريكية الأحادية الجانب كثفت كل من روسيا وإيران جهودها في محاولة للتخلص من الدولار الأمريكي بتسريع استخدام عملتيهما في المعاملات التجارية.

مشكلة البحث: تستغل الولايات المتحدة هيمنتها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية لفرض عقوبات انفرادية دون الأخذ بنظر الاعتبار القواعد القانونية المنظمة للمجتمع الدولي، وتندرج تحت ذلك عدة أسئلة.

- كيف استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات في سياستها الخارجية؟

- ما طبيعة السياسات التي لجأت إليها كل من روسيا وإيران لمواجهة العقوبات الأمريكية؟

فرضية البحث: لاختبار إشكالية البحث نفترض ما يلي:

- أن القرار الأحادي للولايات المتحدة بفرض عقوبات تتجاوز الحدود الإقليمية يعكس موقفها المهيمن في الاقتصاد العالمي وقوتها، بهدف عزل الدول المعنية (المستهدفة) من خلال الضغط عليها اقتصادياً، ومع تزايد استخدام العقوبات، وتكرار فرضها وشمول عدد أكبر من الجهات المستهدفة بها، أصبحت المساحة أكبر في التحرك مما يعزز من مواجهة العقوبات الأمريكية من خلال اتخاذ إجراءات أوسع للحد منها أو التقليل من فاعليتها وآثارها.

المبحث الأول

طبيعة العقوبات الانفرادية الأمريكية

في ظل وجود منظمة الأمم المتحدة تستطيع الدول وبمعزل عن العقوبات التي يتخذها مجلس الأمن فرض عقوبات كشكل من أشكال الرد، إذ يمكن للدول المنفردة أو المنظمات الدولية تطبيق ما يسمى بالعقوبات المستقلة ضد دولة^١ وهي بذلك تكون عقوبات دولية انفرادية أو أحادية الجانب مفروضة من قبل دولة أو مجموعة دول على دول أو كيانات ما دون الدول، تفرض ضد دولة معينة بشكل مستقل عن قرارات مجلس الأمن، ويمكن أن تكون للدولة التي تفرضها أبعاد سياسية أو اقتصادية^٢، وتنقسم العقوبات بناءً على نطاقها وهوية الجهة أو الجهات التي تفرض العقوبات، فقد تُفرض العقوبات الأحادية الجانب من قبل دولة واحدة أو من قبل عدد من الدول بشكل فردي، في حين تُفرض العقوبات المتعددة الأطراف من قبل منظمة دولية أو إقليمية^٣.

المطلب الأول

مفهوم العقوبات الأحادية

تطلق عبارة "العقوبات" الانفرادية على مجموعة متنوعة من التدابير الدالة عليها منها على سبيل المثال "العقوبات الاقتصادية الانفرادية" و"التدابير الاقتصادية الانفرادية" و"التدابير الاقتصادية القسرية".

أما المصطلح الذي اعتمده الأمم المتحدة في وثائقها فهو مصطلح "التدابير القسرية الأحادية الجانب أو الانفرادية" (unilateral coercive measures)، وهي لا تنطوي على استخدام للقوة، بخلاف التدابير التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مستوى القانون الدولي ليس هناك تعريف عالمي لمفهوم "العقوبات الانفرادية الدولية" ولا تنطوي أي معاهدة على تعريف لهذا المصطلح، فغالباً ما تشير هذه العبارة إلى التدابير التي تتخذها إحدى الدول لحمل دولة أخرى على تغيير سياستها، تستخدمها الدول كوسيلة فعالة في السياسات الخارجية، ولا شك أنها من أكثر الوسائل شيوعاً ضمن منظومة الحرب الناعمة في جانبها الاقتصادي، وأحياناً تؤدي دور الحل الوسط في الشؤون السياسية الدولية كونها

أكثر حدة من الإدانات اللفظية البسيطة، وتبدو أقل قساوة من استخدام القوة. ^(١) فقد عرفت لجنة القانون الدولي التدابير الانفرادية بأنها "تدابير تتخذها الدولة المضرومة ضد الدولة المخلة بالتزاماتها الدولية من أجل حملها على وقف هذه الانتهاكات الدولية أو تقديم تعويض، فهي تدابير غير مشروعة في حد ذاتها، ولكن يمكن تبريرها كرد فعل لانتهاك مسبق بواسطة الدولة المنتهكة، ويجب أن تتناسب التدابير مع الضرر الواقع"، أما القضاء الدولي فكان له رأي حول هذا المفهوم فيرى فيها "التدابير التي تتخذ بصفة انفرادية من جانب الدولة من أجل حمل دولة أخرى على تصحيح خطأها" ^(٢)، وقد تعرضت العقوبات الأحادية لانتقادات بسبب افتقارها الى الشرعية الدولية، لأن ميثاق الأمم المتحدة لم يتح للدول فرض عقوبات انفرادية من جانب واحد، لكن القانون الدولي أجاز بناءً على قواعد التدابير المضادة لأي دولة تتضرر من تصرف دولة أخرى أن تتخذ تدابير مضادة وبالتالي يمكن فرض العقوبات الأحادية من قبل الدول، هذا الاختلاف حول مدى شرعية العقوبات الأمريكية أصبح محل نزاع على أساس نطاقها، وتأثيراتها، والسلطات التي تفرض بموجبها.

١- عدم مشروعية العقوبات الأحادية، ويجادل عدد كبير في مجال القانون الدولي بعدم شرعيتها وذلك بموجب المادة ٣٢ التي تؤكد "لا يجوز لأي دولة استخدام أو تشجيع استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى بهدف إجبارها على التبعية في ممارسة حقوقها السيادية" ويرون أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الوحيد الذي يحق له قانوناً فرض العقوبات (بفضل السلطة المستمدة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) وعلى النقيض من ذلك، فإن العقوبات الأحادية الجانب، أو العقوبات المتعددة الأطراف التي لا يقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تنتهك مبدأ سيادة الدولة وتقوض سيادة القانون الدولي، ووفقاً للمقرر الخاص السابق للأمم المتحدة (إدريس الجزائري) فإن "الجوء قوة كبرى إلى استخدام سلطتها وهيمنتها في الساحة المالية الدولية ضد حلفائها للتسبب في صعوبات اقتصادية لاقتصاد الدول ذات السيادة يتعارض مع القانون الدولي، ويقوض حتماً حقوق الإنسان لمواطنيها" و الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الأخرى تأخذ عامة موقفاً ضده، خاصة تلك المفروضة على دول نامية، إذ تضاربت الحجج الدولية حيالها وكثر النقاش عن آثارها من خلال تجاربها التاريخية، فيتفق كثير من المؤرخين أن العقوبات التي فرضها المنتصرون على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى كانت السبب الأساسي في نشوب الحرب العالمية الثانية وضحاياها، وهو ما أدى إلى عزوف الولايات المتحدة عن اعتمادها ضد ألمانيا، ومن ثم ضد اليابان بعد الانتصار الآخر، إلا أن الولايات المتحدة و أوروبا عادوا، في أواخر القرن العشرين لاعتمادها كوسيلة أساسية لبط نفوذها بغية تقوية حلفائها وتقويض خصومها، بل أحياناً بهدف الاحتلال الفعلي ^(٣)

٢- ومن الحجج المطروحة، هي شرعية العقوبات الأحادية كونها تتوافق مع القانون الدولي كجزء من الحرية الاقتصادية للدول وتدور هذه الحجة حول عدم وجود حظر صريح في المعاهدات أو العرف على الدول لتغيير علاقاتها الاقتصادية بما فيه فرض عقوبات اقتصادية على دول أو جهات فاعلة ولكن هذه الحرية لن تصل حد السماح بخرق التزامات دولية محددة مستمدة من معاهدة ^(٤)

ومع الذكرى الخامسة والسبعين لتوقيع اتفاقيات جنيف في عام ٢٠٢٤ أرسلت ٤٠ مجموعة قانونية و ٢٠٠ محامٍ فردي، بما في ذلك كبار العلماء، رسالة إلى الرئيس الأمريكي (بايدن)

تدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء استخدام العقوبات الأحادية الجانب الواسعة النطاق، والتي يعتبرونها انتهاكاً للقانون الدولي، وتصل إلى حد "العقاب الجماعي" وهي بذلك تنتهك القانون الدولي، وتؤدي إلى تآكل المعايير القانونية الدولية وتقوض التطلعات نحو نظام دولي قائم على القواعد، وتستند العديد من العقوبات الأميركية إلى أسس ضعيفة بموجب القانون المحلي، وتُفرض أغلب العقوبات بموجب قانون القوى الاقتصادية الطارئة الدولية، الذي يتطلب إعلان حالة الطوارئ الوطنية فيما يتصل "بتهديد غير عادي واستثنائي..... للأمن القومي أو السياسة الخارجية أو الاقتصاد الأميركي". وفي كثير من الحالات، لا يوجد أساس يُذكر لمثل هذا الادعاء، على سبيل المثال، أن الأوضاع السياسية في فنزويلا أو زيمبابوي تشكل بطريقة أو بأخرى "تهديداً استثنائياً" للأمن القومي الأميركي^(١)، أن هذا النوع من العقوبات الذي يفرض من جانب الدول خارج إطار الأمم المتحدة كان سمة بارزة في الثلاثة من العقود الأخيرة، حيث دأبت بعض الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة على استعمالها بشكل كبير ضد الدول التي تخالفها سياسياً، من خلال الضغط عليها لتغيير سلوكها والحصول على تنازلات منها، والملاحظ أن هذه العقوبات تمثل جيلاً جديداً، يتميز بأنه موجه بعناية فائقة مستهدفاً قطاعات اقتصادية وتجارية ومالية وصناعية حساسة، بداية من تجميد الأرصدة، وفرض الرقابة على التعامل بالدولار الأميركي، حظر بيع المعدات الصناعية والطاقوية، حظر سفر مسؤولين محددين وغيرها، وقد شجعت القوة الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها أميركا زعماءها على فرض العقوبات من جانب واحد، ولقد جعلت قوة العقوبات المالية الجديدة هذه العقوبات تحظى بشعبية خاصة في الأونة الأخيرة، لذلك تزايد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على العقوبات كأداة لتمرير أهداف سياستها الخارجية، رغم النخبة في السياسة الخارجية كانت مترددة أو معارضة للعقوبات، إلا أنه في كثير من الأحيان نجحت المنظمات غير الحكومية في كسب دعم الكونجرس أو الهيئات التشريعية في الولايات لها^(٢)، مما يتوجب علينا التطرق للعقوبات كأحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما سنتناوله في المبحث التالي.

المطلب الثاني

مراحل تطور العقوبات الأمريكية الأحادية

عند النظر إلى العقوبات ضمن سلسلة متصلة من أدوات السياسة الخارجية، فإن استخدامها سوف يسبق الاختيار العسكري لمعالجة الخلافات مع الجهات الفاعلة الأخرى والتعامل معها، لأن استخدام القوة قد يكون مرهقاً ومكلفاً، وعلية سنتناول في هذا المطلب كيف تطورت العقوبات الأمريكية لتصبح أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية

أولاً-مرحلة ما قبل الحرب الباردة، لقد أصبحت العقوبات جزءاً من الدبلوماسية الخارجية الأمريكية منذ حرب عام ١٨١٢، عندما نفذ وزير الخزانة "ألبرت جاليتين" عقوبات اقتصادية ضد بريطانيا العظمى رداً على مضايقة البحارة الأمريكيين، كما وافق الكونجرس على العقوبات الاقتصادية ضد الكونفدرالية أثناء الحرب الأهلية من خلال حظر التجارة في سلع معينة على وجه التحديد، والنص على مصادرة أي سلع متورطة في هذه المعاملات المحظورة^(٣) ولكن الحكومة لم تفرض عقوبات اقتصادية كبيرة ضد دول أخرى حتى الحرب العالمية

الأولى ، حتى ذلك الحين فإن فرض قيود تجارية وتجميد الأصول من قبل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى كان بموجب قانون التجارة مع العدو (TWEA) عام ١٩١٧ و عام ١٩٤٠ ضد اليابان كان يتم تصنيفه بشكل أكثر دقة على أنه حرب اقتصادية بدلاً من عقوبات، لأنها كانت تهدف إلى ضعف العدو في وقت الحرب بدلاً من تغيير السلوك دون اللجوء إلى الحرب^(١) ومع ذروة الحرب العالمية الأولى، في عام ١٩١٨، صرح الرئيس وودرو ويلسون أن "الأمة التي تتم مقاطعتها هي أمة على مرمى البصر من الاستسلام" ويعتقد ويلسون من خلال تصريحه هذا، أن استهداف الدول التي تعتبر معادية للمصالح الوطنية للولايات المتحدة من خلال عزلها اقتصاديًا هو بمثابة سياسة العلاج السلمي الصامت القاتل، ولن تكون هناك حاجة للقوة، بصفته المبادر الأول والرئيسي لعصبة الأمم، وهو ما ساعد ويلسون في تدوين سياسة العقوبات الدولية في ميثاق العصبة، والذي يشبه سياسة العقوبات في الأمم المتحدة اليوم، وحتى خلال الحرب العالمية الثانية كانت العقوبات الاقتصادية منتشرة أيضًا ، عندما تم إنشاء مكتب مراقبة الأموال الأجنبية لتنفيذ العقوبات ضد ألمانيا بعد غزو النرويج عام ١٩٤٠، كان هذا المكتب موجّهًا في البداية لحماية أصول المواطنين الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة من الدول التي استولى عليها النازيون، فضلاً عن منع النازيين من نهب الممتلكات والأوراق المالية الأجنبية لهذه الدول، وقد زاد استخدام العقوبات الاقتصادية لتشمل حظر جميع أصول العدو وحظر التجارة الأجنبية والمعاملات المالية، كما تم إنشاء مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الحديث OFAC الذي كان يُعرف آنذاك باسم "قسم مراقبة الأصول الأجنبية" أثناء الحرب الكورية كجزء من جهود الرئيس (هاري ترومان) لإغلاق جميع الأصول الصينية والكورية الشمالية الخاضعة للولاية القضائية^(٢) ففي عام ١٩٥٠ قام الرئيس ترومان، بإضفاء الطابع الرسمي على سياسة العقوبات في إطار وزارة الخزانة الأمريكية وفرض حظرًا تجاريًا كاملاً على كوريا الشمالية ردًا على اندلاع الحرب الكورية ، وفي حين تم استخدام العقوبات والحظر والمقاطعة قبل ذلك، فإن بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه الخصوص، الحرب الكورية، هي التي عززت أداة السياسة الخارجية الأمريكية هذه^(٣).

ثانياً-مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، في عام ١٩٩٤ وبعد انتخابات التجديد النصفى، برز كونغرس جديد جمهوري قوي في المعارضة مع الرئيس الديمقراطي كلينتون، لينفذ في عام ١٩٩٦ تشريعين مهمين فيما يتعلق بالعقوبات الأحادية الجانب (قانون الحرية الكوبية والتضامن الديمقراطي المعروف باسم قانون هيلمز-بيررتون) و(قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا)، وفي عام ١٩٩٥ نفذ الرئيس كلينتون مجموعة من الأوامر التنفيذية التي حظرت أي علاقات مالية وتجارية وتجارية أمريكية مع إيران ، ومع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تزامناً مع هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة الأميركية بتطوير تقنيات الحرب الناعمة التي اتخذت شكل العقوبات المالية ضد تنظيم القاعدة وأسمتها بالحرب الخفية، وسرعان ما طوّرتها ووظفتها ضد دول وكيانات عديدة^(٤) ، وقد لعبت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، دوراً في عالم الشركات والاقتصاد العالمي، دور كبير في تمكينها من فرض عقوبات أحادية الجانب ، وذلك في حال تعذر استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، وهذه العقوبات لا تقل أهمية وخطورة على الدولة المستهدفة من العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن، وذلك بسبب الانصياع المباشر من قبل الشركات والمصارف العالمية

لقرارات الحكومة الأميركية خوفاً مما يمكن أن ينعكس عليها أي تصرف لا يتلاءم وسياسة العقوبات الأميركية، ولاسيما في ظل التشابكات والارتباطات الاقتصادية المتشعبة والمتولدة في عصر العولمة الذي نعيشه والذي تحتل الولايات المتحدة موقع القلب فيه ، وهذا يرجع الى قوتها وهيمنتها على العالم ، فقد أضحت العقوبات الوسيلة الوحيدة والفعالة للولايات المتحدة الأمريكية وهي أكثر الدول توظيفاً لها لتحقيق أهدافها في عزل الدول المستهدفة من خلال الضغط اقتصادياً على الحكومات الثالثة للانضمام إلى نظام عالمي لتطبيق العقوبات ضد الدول المنبوذة وغيرها من المنظمات العابرة للحدود الوطنية، ويعكس القرار الأحادي للولايات المتحدة بفرض عقوبات تتجاوز الحدود الإقليمية موقفها المهيمن في الاقتصاد العالمي وقوتها في تنظيم التجارة والاستثمار العالميين والتأثير عليهما^(١).

وفي عهد الرئيس جورج بوش الأب، تم تطبيق عقوبات قائمة على القوائم"، والمعروفة أيضاً باسم العقوبات الذكية، مدعياً بذلك تحسين تطبيق حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتعزيز الديمقراطية، وحذا الرئيس كلينتون حذوه، وفي عهد رئاسة كلينتون، تم وضع برامج عقوبات شاملة، بما في ذلك تلك التي تستهدف إيران والسودان وبورما، كما أضيفت عقوبات ذكية تستهدف المسؤولين الحكوميين الأجانب وأعضاء المنظمات الإرهابية والأشخاص المرتبطين بتجارة المخدرات، ، وقد اكتسبت تسعينيات القرن العشرين لقب "عقد العقوبات" بسبب ارتفاع استخدامها من قبل كل من (كلينتون وبوش الأب) ، وفي إطار محاربة الإرهاب اعتبرت الولايات المتحدة العقوبات سلاحاً أساسياً ضد الإرهاب الدولي المدعوم من الدولة واعتمدت على تشريعين هما (SDTs) من خلال هذا التشريع يتم تحديد الإرهابيين المعيّنين بشكل خاص من قبل الرئيس ، وتشريع (FTOs) الذي يقوم بتعيين الدول الراعية للإرهاب والمنظمات الإرهابية الأجنبية ، وبمجرد إدراج المستهدف بالعقوبات في القائمة فإنه يتعرض لقيود اقتصادية شديدة بموجب القانون الأمريكي ، ويتزامن هذا مع فرض عقوبات مالية وتجارية عالمية من قبل الرئيس، وفقاً لقانون الاقتصاد الدولي في عام ١٩٩٥ ، على سبيل المثال بموجب الأمر التنفيذي رقم " ١٢٩٤٧ " فوض الرئيس (كلينتون) وزارة الخزانة سلطة تصنيف المنظمات الإرهابية غير الحكومية باعتبارها "إرهابيين محددتين بشكل خاص" وقيد ممتلكاتها ، كما جمد الرئيس الأمريكي (بوش) في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ ، الأصول الاقتصادية المرتبطة بتنظيم القاعدة من خلال أمر تنفيذي، وأعطى وزارة الخزانة سلطة جديدة لتتبع أصول الإرهابيين الأجانب ، وأدى هذا إلى ابتكار إضافي لسياسة العقوبات الأميركية فيما يتصل بالدول الأخرى من خلال استخدام نهج "العصا والجزرة" على سبيل المثال تم التنازل عن العقوبات الأميركية المفروضة على باكستان في عام ١٩٩٨ رداً على التجارب النووية التي أجرتها البلاد بعد انضمامها إلى الحرب على الإرهاب، ونجحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من خلال نهج متعدد الأطراف في تجميد أصول المنظمات الإرهابية المحددة بشكل خاص في جميع أنحاء العالم ، وفي عهد الرئيس الأمريكي أوباما بدأ استخدام العقوبات لإحضار خصوم السياسة الخارجية إلى الطاولة وتم ذكر العقوبات كبديل موثوق للعمل العسكري في استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٣ واستخدمت تسع مرات وكان ينظر إليها على أنها تستخدم بشكل متعدد الأطراف، ومع ذلك إذا لزم الأمر يمكن اتخاذ قرارات احادية الجانب^(٢).

وعليه يتبين أن نظام العقوبات الأميركية ليس مجرد تدابير قسرية تتخذ لإرغام دول أو كيانات على الانصياع للطلبات السياسية الأميركية فحسب، بل إنها حرب تخاض لتحقيق أغراض متعددة عجزت عن تحقيقها، الحروب التقليدية القائمة على استعمال الحديد والنار^(٧)، ويمكن تصنيف العقوبات الأميركية بشكل عام، من حيث النطاق التنظيمي .

- ١- عقوبات شاملة - تحظر كل أو معظم النشاط الاقتصادي بما في ذلك المعاملات المالية والصادرات والواردات، مع دول بأكملها، مثل كوبا وإيران وكوريا الشمالية وسوريا، أو مناطق دون وطنية، مثل دونينسك ولوغانسك
 - ٢- عقوبات فردية أو كيانية - تحظر المعاملات مع شركات أو منظمات أو أفراد معينين مدرجين على قائمة عقوبات فيدرالية.
- وبشكل عام فإن المحظورات تنطبق على المعاملات التي لها "صلة بالولايات المتحدة"، أي تلك التي تنطوي على
- أ- شخص أمريكي أو منتجات أمريكية أو نشاط على الأراضي الأمريكية وهذه هي العقوبات الأولية

ب- وهناك العقوبات الثانوية وهي التي تُطبق على أطراف ثالثة - لا المواطنين الأمريكيين ولا أهداف العقوبات الأولية - من أجل معاقبة التعامل مع الهدف الأساسي، وتسمح العقوبات الثانوية لوزارة الخارجية أو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بفرض عقوبات على فرد، بما في ذلك شخص ليس مواطناً أميركياً، بسبب نشاط محدد، تهدف العقوبات الثانوية إلى ردع الأشخاص غير الأميركيين عن إجراء معاملات معينة، حتى لو لم تكن للمعاملة أي صلة بالولايات المتحدة، على سبيل المثال، قد تخضع مؤسسة مالية أجنبية تتعامل مع شركة نفط إيرانية للعقوبات بموجب برنامج العقوبات الأمريكية على إيران وبهذه الطريقة، يمكن تمديد أنظمة العقوبات الأمريكية، التي تستغل الدور المهيمن للولايات المتحدة في النظام المالي العالمي، إلى ما هو أبعد من الأنشطة المالية والتجارية التي تنطوي على أفراد وشركات مقرها الولايات المتحدة، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير وضار على الأشخاص والشركات والدول حتى عندما لا تكون الهدف الأساسي للعقوبات^(٨)

ومنذ عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً أكثر من عشرين نظاماً عقابياً، بعضها يهدف إلى الحد من أنشطة محددة مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات، في حين يستهدف بعض الآخر دولاً محددة مثل إيران وروسيا، إضافة إلى دول أخرى منها^(٩):

- في عام ١٩٥٠، ردت الولايات المتحدة على اندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكورية بفرض حظر كامل على الصادرات إلى كوريا الشمالية بموجب قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧، تستهدف العقوبات الأمريكية الآن واردات كوريا الشمالية من النفط وقطاع المعادن الرئيسي ومعظم التمويل والتجارة، سواء بشكل مباشر أو من خلال العقوبات الثانوية .
- سوريا باعتبارها دولة راعية للإرهاب، منذ أن وضعت الحكومة الأميركية القائمة في عام ١٩٧٩، واجهت سوريا عقوبات أميركية أحادية الجانب في شكل أو آخر منذ ذلك الحين. وقد عززت إدارة جورج دبليو بوش هذه العقوبات في عام ٢٠٠٤ رداً على سعي حكومة الأسد المزعوم إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ودعمها لجماعات مثل حزب الله وحماس، والسماح للمقاتلين الأجانب بدخول العراق أثناء الاحتلال الأميركي.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات لأول مرة على أفراد فنزويليين معينين في عام ٢٠٠٥ ردًا على مزاعم بعدم التعاون مع سياسات المخدرات ومكافحة الإرهاب الأمريكية .

• في عام ٢٠٠١، أقر الكونجرس الأمريكي قانون الديمقراطية والتعافي الاقتصادي في زيمبابوي (ZDERA) ، الأمر الذي جعل من سياسة الولايات المتحدة معارضة لتمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من أشكال التمويل التنموي المتعدد الأطراف لزيمبابوي حتى يتم استيفاء مجموعة من الشروط، بما في ذلك عقد انتخابات حرة ونزيهة .

• وهذه ليست سوى عينة من العديد من البلدان المتضررة بشكل كبير من العقوبات الأمريكية، فقط حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فرضت الولايات المتحدة عقوبات في حوالي ٣٥٪ من الحالات الإجمالية، وعادة ما تكون مصحوبة بمجموعة من الحلفاء ، وتشمل البلدان الأخرى بيلاروسيا حيث فرضت العقوبات لأول مرة في عام ٢٠٠٦، وتم توسيعها بشكل كبير ردًا على دعم بيلاروسيا للغزو الروسي لأوكرانيا ، وجمهورية أفريقيا الوسطى، إحدى أفقر بلدان العالم ، ولاشك أن للعقوبات آثار على الدول المستهدفة فقد اثرت العقوبات الأمريكية على البلقان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والعراق ولبنان وليبيا ومالي وميانمار ونيكاراغوا والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن، وغيرها (٢٠) ، ويُذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت عقوبات خلال الفترة ١٩٨٩ حتى ٢٠١٥ ، ١٠٣ حالة عقوبة من أصل ١١٩٣ فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (٢١) وأرتفعت إلى أكثر من ٢١ مرة بحلول عام ٢٠٢١ فيما ذكرت دراسات أخرى أن عدد العقوبات الأمريكية التي استهدفت الدول والمنظمات والأفراد بين ١٩٦٠ وحتى ٢٠٢٢ قد بلغت ١٦٧ حالة عقوبة (٢٢) ، وبحلول عام ٢٠٢٢ أصبحت العقوبات هي السياسة المفضلة أميركا ، لكنها عادة ما تفشل في تحقيق أهدافها وكثيراً ما تثير معارضة من الأعداء والحلفاء على حد سواء. (٢٣)

المبحث الثاني

السياسات الروسية-الإيرانية في مواجهة العقوبات

لقد اعتمدت روسيا وإيران سياسات متعددة لمواجهة العقوبات الأحادية، حيث عملتا على تطوير سياسات تهدف إلى تعزيز مرونتهما الاقتصادية والحفاظ على مسارات النمو، فقد أدركت الدولتان أهمية بناء اقتصاد مقاوم للعقوبات من خلال الاعتماد على القدرات المحلية وتنويع القاعدة الاقتصادية، مع الاستمرار في التواجد في الأسواق الإقليمية والدولية عبر إيجاد شراكات جديدة لكسر العزلة الدولية التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها باستخدام هيمنة الدولار كأداة ضغط.

المطلب الأول

السياسات الاقتصادية الروسية-الإيرانية

لقد سعت كل من روسيا وإيران باستمرار إلى البحث عن حلول وتنفيذ سياسات تهدف إلى التخفيف من ضعف أنظمتها الاقتصادية، و الحفاظ على مسارات النمو والتنمية ، وقد ظهرت هذه الحلول كاستجابة للصدمات المتزايدة و نتيجة طبيعية للعقوبات الغربية (٢٤)

أولاً - تكيف الاقتصاد المحلي مع العقوبات (اقتصاد المقاومة) : احدى الآليات التي لجأت إليها كل من روسيا وإيران للتصدي لآثار العقوبات الاقتصادية هي التوجه نحو ما يعرف بـ«اقتصاد المقاومة» واستخدام هذه السياسة في كلا البلدين يُعتبر حلاً أساسياً لتعزيز الاقتصاد المحلي ، فقد دفع القاسم المشترك بين روسيا وإيران ، اللتين تواجهان ظروفًا مشابهة تتمثل في اعتمادهما على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز ، إضافة إلى العقوبات الدولية والتقلبات الاقتصادية، الى تبني الدولتين سواء إيران لسياسة "اقتصاد المقاومة " وروسيا لسياسة "اقتصاد مكافحة العقوبات" وهذه السياسة ليست بحدیثة اذ استخدمتها كل من روسيا وإيران منذ عقود من الزمن ، وهي أطر استراتيجية ظهرت في الخطاب الاقتصادي لهذه الدول^(٢٤)

ثانياً-تنويع الشركاء التجاريين : أن سياسة روسيا في مواجهة قيود العقوبات التي اتبعتها في السنوات ما بين ضمها لمنطقة القرم في أوكرانيا في عام ٢٠١٤ وغزوها الواسع النطاق للبلاد في شباط ٢٠٢٢ ، كانت استجابة للسياسات والإجراءات التي نفذتها الحكومة الروسية حيث قام صناع السياسات بإخضاع السياسة الاقتصادية لجهود أوسع للحد من ضعف روسيا، وأصبح هذا التحول في التفكير واضحاً بشكل متزايد على مدار فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتم ترسيخه في منشورات البلاد الوطنية "الاستراتيجية الأمنية " حتى نهاية عام ٢٠١٥ وأُعرب عن وجهة نظر مفادها أن التنمية الاقتصادية في روسيا مهددة، بسبب العقوبات الغربية كتدابير اقتصادية تستخدمها الولايات المتحدة وأحدى تلك السياسات هو بحثها عن أسواق جديدة، إذ سعت موسكو إلى إقامة شراكات اقتصادية وسياسية جديدة، كطريقة للوقاية من العقوبات، وهي بذلك قد كسرت العزلة الدولية من خلال نشاطها على الساحة الدولية وتمكنت من إظهار صورتها بأنها معزولة عن الضغوط، التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وأنه لا يزال لديها العديد من الأصدقاء ، وقد خلق هذا الأسلوب فرصاً لانتزاع فوائد من الدول غير الغربية،^(٢٥) هذا التغيير المهم في التفكير الرسمي أدى إلى تحول ملحوظ في السياسة الاقتصادية التي تضمنت العناصر الأساسية للرد الروسي على العقوبات الغربية ، وكانت الجهود المبذولة لتعزيز السياسة الاقتصادية لروسيا ركزت على تنويع العلاقات التجارية لروسيا ، مع الدول الشرقية والجنوبية بما في ذلك الدول العربية والإفريقية، وكان أكبر شركاء روسيا التجاريين الخارجيين في آسيا، بالإضافة إلى الصين والهند ، كوريا الجنوبية، وفي إفريقيا، كانت مصر هي الرائدة بلا منازع، حيث زاد حجم التجارة بنسبة ٤٠% مع روسيا ليصل إلى ٥,٥ مليار دولار ، وفي الشرق الأوسط، كان الشركاء الرئيسيون لروسيا، بالإضافة إلى تركيا والإمارات، إيران ٤ مليارات دولار والمملكة العربية السعودية ٣,٣ مليار دولار^(٢٦)، ورغم كل العقبات والعقوبات ظلت روسيا أحد المشاركين الرئيسيين في التجارة العالمية ، وفي هذا الجانب أكد الرئيس الروسي فلاديمير "روسيا تبقى أحد المشاركين الرئيسيين في التجارة العالمية وتعمل بنشاط على تطوير الخدمات اللوجستية وجغرافية التعاون، وكمثال على ذلك نمت علاقاتنا مع الدول الآسيوية بنسبة ٦٠% من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، ومع الشرق الأوسط تضاعفت تقريباً، ومع إفريقيا نمت بنسبة ٦٩%، ومع أمريكا اللاتينية صعدت بنسبة ٤٢%^(٢٧)

أما إيران فإن سياسة تنويع الشركاء التجاريين بالنسبة لها هي وسيلة للبقاء ، فقد اعتمدتها كسياسة تجارية ذات أهمية مزدوجة مع أوائل التسعينيات ، بسبب الظروف الخاصة لهذا البلد

اذ بعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ واجهت الجمهورية الإسلامية تحدياً تمثل في العقوبات الأمريكية وما تبعها من عزلة دبلوماسية وصعوبات اقتصادية ، لكن مع اشتداد العقوبات عام ٢٠٠٦ في عهد محمود أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣) عادت هذه السياسة الى التفكير الإيراني بمثابة استجابة للزيادة والتوسع الملحوظين في فرض العقوبات ضد هذا البلد ، وشهدت هذه السياسة تطور أكثر في عهد الرئيس حسن روحاني (٢٠١٣-٢٠٢١) الذي اعطى لسياسة "النظر شرقاً" الأولوية لتعزيز العلاقات الثنائية الحاسمة مع الشرق الصاعد ، رداً على إعادة فرض العقوبات الأمريكية في عام ٢٠١٨ ، وقد أدت سياسة تحويل التجارة بعيداً عن الغرب إلى تعديل شركاء إيران التجاريين ونتيجة لهذا فقد فقدت كتل مثل الاتحاد الأوروبي أهميتها، في حين وجدت الدول المجاورة المباشرة، فضلاً عن القوى الشرقية من ذوي الأثر على المستوى السياسي أو الاقتصادي مكانة مرتفعة مثل الصين وروسيا والهند وكوريا الشمالية باعتبارها كتل محورية^(١) والتوجه نحو أفريقيا الذي يعكس أهمية أفريقيا في سياسات إيران الرئيسية كونها تمثل استجابة لتلبية احتياجاتها لمقاومة العقوبات والعزلة من خلال الوصول إلى ثروات أفريقيا الزراعية والمعدنية مع إيجاد جهات جديدة للصادرات الإيرانية ولم تقتصر جهود إيران على التوجه نحو الدول وإنما بذلت إيران جهوداً للانضمام إلى التكتلات والاتحادات الاقتصادية والسياسية على المستويين الإقليمي والدولي لفك العزلة التي تفرضها العقوبات ، وقد عززت طهران وجودها في التكتلات الدولية من خلال الحصول على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون ما رفع عزميتها للانخراط في مجموعة بريكس التي وافقت على دعوة إيران إلى جانب كل من الأرجنتين ومصر وإثيوبيا والسعودية والإمارات إلى عضويتها^(٢).

المطلب الثاني

سياسات مالية (مناهضة الدولار الأمريكي)

اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الدولار كسلاح لفرض عقوباتها على الدول والكيانات الخاصة والأفراد الذين تعتبرهم أعداء لها مثل إيران وروسيا وكوبا وفنزويلا وأفغانستان وكوريا الشمالية وغيرهم^(٣)، من هنا برزت المطالبات والسعي إلى عملات بديلة، من قبل العديد من البلدان وتهدف هذه البلدان إلى تعزيز استقلاليتها المالية وتخفيف المخاطر الكامنة للعقوبات الأمريكية الأحادية الجانب التي تفرضها معتمدة بذلك على احتكار الدولار الأميركي، فقد تكرر استخدام أنماط معينة من السلوك في كل من البلدان المستهدفة بالعقوبات ، وقد سعى منافسو أميركا على حد سواء إلى إيجاد بدائل لنظام التبادل المالي الذي يهيمن عليه الدولار، وهو ما يعكس الدعوة إلى إزالة الدولار رغبة في تقليص دوره وأهميته ، وكانت الخطة الأولية تتمثل في إقناع الدول الأخرى بتبني الروبل واليوان كبديلين للدولار ، الذي تستخدمه الولايات المتحدة على نحو متزايد كسلاح ضد دول أخرى وهو ما دفع بلدان الأسواق الناشئة - بقيادة الصين - إلى تبذل جهوداً للابتعاد عن الدولار باعتباره العملة الاحتياطية العالمية ، وكانت البداية مع دول بريكس التي تعول روسيا عليها كونها المفتاح لرؤيتها المتمثلة في محورية الاقتصاد العالمي بعيداً عن الغرب، وسياستها التي تتبعها لإضعاف العملة الأمريكية، لاسيما وأن البريكس التي تأسست عام ٢٠٠٩، هي مجموعة

توحد أكبر الاقتصادات النامية في العالم، والتي تضم حاليًا البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا^(٣٧)

وإيران هي الأخرى استخدمت مناهضة الدولار الأمريكي كإجراء مضاد لسياسة العقوبات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٩ عندما أعلن رئيس منظمة ترويج التجارة الإيرانية (محمد علي زيغا مي) أن مدفوعات التجارة بين إيران وتركيا ستتم بالليرة التركية والريال الإيراني من خلال بنك ملت، الذي يمتلك فروعًا أيضًا في المدن التركية الرئيسية ، وبعد عام ٢٠١٢، دفعت تركيا ثمن استيراد النفط الإيراني الخاضع للعقوبات بالليرة التركية وبالذهب ، و في ذات العام بدأت التجارة بين إيران وروسيا تتحقق من خلال الريال الإيراني والروبل الروسي^(٣٨)، ومع عام ٢٠١٨ توسعت طرق إيران لتجنب الدولار في التجارة عبر الحدود ، بما في ذلك قبول الذهب كوسيلة للدفع مقابل معاملات النفط واستخدام العملات المحلية عند التداول مع المناطق المجاورة ، و في عام ٢٠١٩ أعلنت الجمهورية الإسلامية أن البنوك الإيرانية تخضع للعقوبات ، لذلك انضمت إلى نظام تسوية المدفوعات بين المصارف عبر الحدود في الصين (سي آي بي إس) (CIPS)^(٣٩)، وبذلك فإن ما بدأ كمسعى خيالي إلى حد كبير اكتسب زخمًا على مدار عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك في الغالب إلى الحملة التي قادتها روسيا في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ، واليوم تتاجر ٦٠ دولة بعملاتها الوطنية بدلاً من الدولار، وهذا يمثل التطور الأهم الذي يكسر حكم الدولار وهيمنته على التجارة العالمية^(٤٠)

الخاتمة:

تتبنى عددًا من القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل متكرر سياسة فرض عقوبات أحادية الجانب، ورغم أن هذه الممارسات تواجه انتقادات قانونية واسعة بسبب عدم توافقها مع الإطار القانوني الدولي، إلا أن الولايات المتحدة تُبررها كآلية تعويضية في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين التي يعجز مجلس الأمن عن معالجتها، بيد أن التطبيق العملي يكشف أن هذه العقوبات تتجاوز أطرها المعلنة، حيث تُوظف في كثير من الأحيان كأداة لاحتواء الخصوم والاحتفاظ بالهيمنة العالمية، ولأن الدولتين (روسيا وإيران) هما الأكثر خضوعًا للعقوبات في العالم، فإن كلاهما تشاركان بشكل نشط في انتهاج سياسات نشطة تهدف لمواجهة العقوبات و الصمود في وجه الضغوط الأمريكية وإضعاف قوتها ومن ثم تآكل العقوبات كخيار أميركي يتم اللجوء إليه ، وأمام توجيه التجارة بعيداً عن الدول الغربية وتنمية الشراكات مع الدول الراغبة في تجاهل العقوبات الغربية وبين خلق اقتصاد مقاوم إضافة إلى عدة أدوات وطرق في مواجهة العقوبات تبدو هذه الآليات والإجراءات سياسات ناجحة إلى حد ما في التأثير على فعالية العقوبات ، وهو ما عزز من سعي الدول روسيا الاتحادية والصين الشعبية (الأعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي) وبعض الدول الأخرى برفض العقوبات الأمريكية الاحادية المفروضة خارج اطر الشرعية الدولية .

النتائج

١- لعبت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة دور كبير في تمكينها من فرض عقوبات أحادية الجانب، وذلك في حال تعذر استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي.

- ٢- إن فرض العقوبات من قبل الدول بصورة انفرادية، يمثل في الحقيقة انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة إذ أن العقوبات التي تفرض من قبل الدول لا تحكمها أية ضوابط ولا تخضع لأية إشراف أو رقابة من أية جهة كانت وهو ما يجعلها تتصف بعدم الشرعية.
- ٣- تشارك في فرض العقوبات بعض السلطات والمؤسسات الرئيسية إضافة إلى جهات فرعية أخرى تشارك في عملية فرض العقوبات وتنفيذها.
- ٤- تستهدف الولايات المتحدة الأميركية الدول من خلال "برنامج العقوبات الاقتصادية"، من خلاله يتم تنفيذ العقوبات الاقتصادية وتطويرها وتنفيذ العقوبات المتعلقة بالسياسة الخارجية المعتمدة لمواجهة تهديدات الأمن القومي.

الهوامش:

- ١) عاصم اميل البرقان ، العقوبات في السياسة الدولية : العقوبات الأمريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجاً (٢٠١٤-٢٠١٦) ، الأردن ، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت ، المجلد ٢٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢٩.
- ٢) فتح الرحمن عبد الله ، مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي ، مركز الدراسات السودانية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨١ .
- ٣) مها عباس فاضل ، استراتيجية الاستخدامات الحديثة للعقوبات الدولية في منظمة الأمم المتحدة ، مجلة كلية دجلة الجامعة ، العراق، جامعة دجلة الجامعة ، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ ، ص ٣١١ .
- ٤) حسين العزّي ، مواجهة العقوبات الأمريكية (مسارات قانونية جديدة)، سلسلة دراسات وتقارير ، لبنان ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، العدد ٢٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٠ .
- ٥) محمد سمير أحمد الصيادة ، مدى مشروعية استخدام العقوبات الاقتصادية الانفرادية خارج إطار منظمة الأمم المتحدة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، مصر، جامعة المنوفية ، المجلد ٥٧ ، العدد ٤ ، ٢٠٢٣ ، ص ٥٦٠ .
- ٦) Johan Holst، The Legality of Unilateral Economic Sanctions An analysis of international law on the lawfulness of unilateral economic restrictive measures ، Essay in Legal Science، Bachelor Thesis، ٢٠٢٣، p.30
- ٧) Johan Holst، The Legality of Unilateral Economic Sanctions ، op.cit ، p.18
- ٨) Iryna Bogdanova ، The Legality of Unilateral Economic Sanctions، op.cit.p.142
- ٩) Pietro Seccia Matr، The Impact of US Economic Sanctions in a Global Economy Master's Degree Thesis ، Luiss Guido Carli ، Rome، 2022، p.21.
- ١٠) Steven W. Hook، U.S. foreign policy: the paradox of world power، rd، United States of America، 2017، p.211
- ١١) Ethan Kessler ، Working Paper: How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy، op.cit
- ١٢) David H. Sump ، Benedict's Maritime Bulletin ، Iran Sanctions، Vol. 11, No. ٢ Second Quarter، ٢٠١٣، ttps://www.troutman.com/a/ .
- ١٣) عبد الملك بلغربي ، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن ، ٢٠١٨ ، ص ٢٠٩ .

٥٠ انمار موسى جواد ، الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ، دار الاكاديمية للنشر ، لندن ، ٢٠١٩ ، ص١٩٨ .

٥١)Pietro Seccia Matr ، The Impact of US Economic Sanctions in a Global Economy، op.cit ، p.32.

٥٢)Pietro Seccia Matr ، The Impact of US Economic Sanctions in a Global Economy، op.cit. p.33

٥٣)مدوح منير سليمان ، العقوبات الاقتصادية بين الشرعية والقسرية (الانفرادية) ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩

٥٤)Michael Galant ،US Sanctions Policy: Frequently Asked Questions ، CEPR's ، May 10, 2024, Visit Date 11/4/2023 <https://cepr-net.translate.go>

٥٥) Antonio Bultrini, Francesco Giumelli, Clara Portela and Mirko Sossai,IN PRACTICE AN INTERDISCIPLINARY PERSPECTIVE، Italy,2025،p.91

٥٦) Lynn M. Bragg, Marcia E. Miller ،Carol، Jennifer، Overview and Analysis of Current U.S. Unilateral Economic Sanctions، report U.S. International Trade Commission ، Washington ، p.8

٥٧)Patrick M Weber,Konstanz, , Post-Cold War sanctioning by the EU, the UN, and the US, Conflict Management and Peace Science,Vol39,CMPS,2020, P109

٥٨)Rowan Scarpino and Jocelyn Trainer,Sanctions by the Numbers: 2023 Year in Review ،

June 27, 2024Center for a New American Security Research, Visit Date,23/9/2025 <https://www.cnas.org/publications/reports/>

٥٩)حسين العزّي ، مواجهة العقوبات الأمريكية مسارات قانونية جديدة ، مصر سبق ذكره ، ص٨-١٩

٦٠)parisa sabri، ehsan rasoulinezhad ، research paper ،economic resilience in challenging times: a crossroads of russia's experience and prospects for iran ، journal of world sociopolitical studies ، university of tehran, tehran, iran،vol. ٦ | no. ٤،٢٠٢٣، p.٨١٤.

٦١)the hybrid resistance economy: russian central bank outlines the financial architecture of russian economy's survival “without the west, visit date 17/4/2024 : <https://1-re--russia-net.translate>

٦٢)joseph siegle ،russia tries to break isolation by engaging with africa, visit date,6/2/2025

<https://www-ispionline-it>

٦٣) "نوفوستي" معظمها آسيوية وبينها بلد عربي.. الكشف عن أبرز شركاء روسيا الاقتصاديين في العام /<https://arabic.rt.com> ، ٧،٠٤،٢٠٢٤ ، ٢٠٢٣

٦٤)كيف حافظ بوتين على "صمود" الاقتصاد الروسي؟، ١٥ مارس ٢٠٢٤ ، <https://www.snabusiness.com>

٦٥)بيجان خاجيبور ، لماذا لا تعد استراتيجية إيران التجارية الجديدة مجرد رد على العقوبات؟ ، ٣/٢٢ /٢٠٢١ ، تاريخ الزيارة ٢٣/٨/٢٠٢٤ ، متاح على الرابط ، <https://amwaj-media.translate.goog/>

U'ayfer gedikli, seyfettin erdogan ,changing the global political economy: brics countries and alternative relations strategies,2024, turkey,p32

U' استضافت الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة برينتون وودز في ولاية نيوهامبشواير الأمريكية وفود من ٤٤ دولة لحضور المؤتمر الذي انعقد في ١٤ من تموز ١٩٤٤ وكان الهدف من هذا المؤتمر هو صياغة أسس نظام اقتصادي جديد لعصر جديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية اقناع الدول بأن الدولار هو العملة الوحيدة التي يمكن تحويلها إلى ذهب ، بينما العملات الأخرى يمكن تحويلها إلى الدولار ومن ثم الذهب وأكدت لهم في سبيل الاقناع بأنها لن تقوم بطبع الدولار الا بضمان وجود مقابله أو ما يوازيه من الذهب . للمزيد ينظر :محمود حامد ، العلاقات النقدية الدولية ، دار حميثرا للنشر ، مصر ، ٢٠١٧ ، ص ٢١ .

U'maziar mozaffari falarti 'eurasia's economic shift: the rise of de-dollarization and the quest for financial autonomy 'journal of iran and central eurasia studies'vol. 7, issue 1 ، ٢٠٢٤ ، p.103

U'Aladdin yalçinkaya 'economy policy of Iran against financial sanctions strategic public management journal ' volume 7, issue 14,021,p.15

U' cips: هي اختصار لنظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود (cross-border inter-bank payments system) مثل " swift" و " chips" ويشرف عليه بنك الشعب الصيني (البنك المركزي في الصين). وهو نظام مراسلة يقوم بمسح المدفوعات الدولية، أي إنه يقوم بتحويل وتأكيد المعلومات بين الدافع (المؤسسة المالية المرسله) والمدفوع له (المؤسسة المالية المستلمة). ويقدم خدمات المقاصة والتسوية للمشاركين في المدفوعات والتجارة عبر الحدود باليوان. ويعتبر كبنية تحتية مهمة للصين. جرى تطوير النظام على مرحلتين: في ٢٠١٥ بدأ العمل به وكان يضم ١٩ مصرفاً صينياً وأجنبياً و ١٧٦ مشاركاً غير مباشر يغطون ٤٧ دولة. واليوم فإن المشاركين المباشرين وصل عددهم إلى ٨٠، أما غير المباشرين فقد وصل عددهم ١٣٥٧ شريكاً (بحسب موقع .cips) فعداً عن أنه نظام جذاب للبلدان المعرضة لعقوبات من قبل الولايات المتحدة، يعتبر أيضاً جذاباً بالنسبة إلى الدول التي تتلقى أموالاً لمشاركتها في مبادرة الحزام والطريق الصينية ، للمزيد ينظر :

- cafi dowlah 'economic and financial sanctions of the united states: legal perspectives 'university of miami law school 'new york, 2024,p.126

U'Adnan akfirat ,other currencies dethroning the dollar, Institute of Global Studies, Shanghai Universty ، 2023, <https://igse.shu.edu.cn/info/1>

قائمة المصادر:

- ١-انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار الاكاديمية للنشر، لندن، ٢٠١٩.
- ٢-زياد عيد عطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، ٢٠٢١.
- ٣-عاصم اميل البرقان، العقوبات في السياسة الدولية: العقوبات الأمريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجاً (٢٠١٤-٢٠١٦)، الأردن، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠٢٠.
- ٤-عبد الملك بلغربي ، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن ، ٢٠١٨
- ٥-فتح الرحمن عبد الله، مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٨.
- ٦-ممدوح منير سليمان، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والقسرية (الانفرادية)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩.

٧- مها عباس فاضل، استراتيجية الاستخدامات الحديثة للعقوبات الدولية في منظمة الأمم المتحدة، مجلة كلية دجلة الجامعة، العراق، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢٣.
٨- حسين العزبي، مواجهة العقوبات الأمريكية (مسارات قانونية جديدة)، سلسلة دراسات وتقارير، لبنان، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد ٢٢، ٢٠٢٠.
٩- محمد سمير أحمد الصبادة، مدى مشروعية استخدام العقوبات الاقتصادية الانفرادية خارج إطار منظمة الأمم المتحدة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، جامعة المنوفية، المجلد ٥٧، العدد ٤، ٢٠٢٣.
المصادر الأجنبية:

- ١- Johan Holst، The Legality of Unilateral Economic Sanctions An analysis of international law on the lawfulness of unilateral economic restrictive measures، Essay in Legal Science، Bachelor Thesis، 2023
- ٢- maziar mozaffari falarti، eurasia's economic shift: the rise of de-dollarization and the quest for financial autonomy، journal of iran and central eurasia studies، vol. 7, issue 1 2024،
- ٣- Aladdin yalçinkaya، economy policy of Iran against financial sanctions strategic public management journal، volume 7, issue 14، 2021
- ٤- Iryna Bogdanova، The Legality of Unilateral Economic Sanctions under Public International Law، University of Luxembourg، Brill، 2022.
- ٥- Pietro Seccia Matr، The Impact of US Economic Sanctions in a Global Economy Master's Degree Thesis، Luiss Guido Carli، Rome، 2022
- ٦- Steven W. Hook، U.S. foreign policy: the paradox of world power، rd، United States of America، 2017
- ٧- David H. Sump، Benedict's Maritime Bulletin، Iran Sanctions، Vol. 11, No. 2 Second Quarter، 2013، <https://www.troutman.com/a/>.
- ٨- Charles Ziegler، Sanctions in U.S. — Russia Relations، RUDN Bulletin، Series INTERNATIONAL RELATIONS، Moscow، Vol. 20 No. 3, University of Louisville, Louisville, USA، 2020.
- ٩- Lynn M. Bragg، Marcia E. Miller، Carol، Jennifer، Overview and Analysis of Current U.S. Unilateral Economic Sanctions، report U.S. International Trade Commission، Washington.
- ١٠- Michael Galant، US Sanctions Policy: Frequently Asked Questions، CEPR's May 10, 2024، Visit Date 11/4/2023 <https://cepr-net.translate.go>
- ١١- Tarazi Mohammed Sheikh، UNILATERAL SANCTIONS: A VIOLATION OF ARTICLE 2 OF THE UNITED NATIONS CHARTER؟، BRAC University, Bangladesh، January 14, 2025، Visit Date 27/5/2024 <https://www.researchgate.net/publication>
- ١٢- Antonio Bultrini، Francesco Giumelli، Clara Portela and Mirko Sossai، IN PRACTICE AN INTERDISCIPLINARY PERSPECTIVE، Italy، 2025، p.91
- ١٣- Lynn M. Bragg، Marcia E. Miller، Carol، Jennifer، Overview and Analysis of Current U.S. Unilateral Economic Sanctions، report U.S. International Trade Commission، Washington.



- ١٤ Patrick M Weber, Konstanz, , Post-Cold War sanctioning by the EU, the UN, and the US, Conflict Management and Peace Science, Vol39, CMPS, 2020.
- ١٥ Melvin Goodman ,John W Carpenter ‘Sanctions: A Viable Tool Or An Ineffective ‘Instrument Of Foreign Policy ‘National Defense University National War College ‘Congressional ‘Record- Senate, <https://www.govinfo.gov/content/pkg/GPO>
- ١٦ Rowan Scarpino and Jocelyn Trainer, Sanctions by the Numbers: 2023 Year in Review , June 27, 2024 Center for a New American Security Research, Visit Date, 23/9/2025 <https://www.cnas.org/publications/reports/>
- ١٧ Adnan akfirat , other currencies dethroning the dollar, Institute of Global Studies, Shanghai University ٢٠٢٣ , <https://igse.shu.edu.cn/info/1>
- ١٨ Why Is The BRICS-Led Initiative To Weaken US Dollar Picking Up Steam?, Irina Tsukerman, May 10, 2023, 25/7/2024 ‘<https://www.newthinking.com/>